

أكد مستشار مالي لرئيس الوزراء ان مبلغ الـ ٩٠٠ مليار دينار التي حققها المصرف العراقي للتجارة كأرباح للعام ٢٠١٧ ، ستزود الموازنة بإيرادات تحويلية، وتسهم بتحريك عجلة الاقتصاد الوطني التمويلية للمشاريع التنموية. مما يقلل نسب البطالة، في وقت دعا خبير اقتصادي الى ضرورة إدخال القطاع الخاص بعمل المصرف، وأشار الى أن مهمة هذا المصرف بعد قيادته لعملية التحديث في القطاع المصرفي، هي المساهمة بإقراض مشاريع استثمارية والمقاولات ومشاريع العقارات والمصانع.

أرباحه ستزود الموازنة بإيرادات تحويلية وتدعم النشاط الانمائي للبلد

صالح: الـ 900 مليار دينار التي حققها المصرف العراقي للتجارة تسهم بتحريك عجلة الاقتصاد

■ **خبير: يدعو الى مشاركة القطاع الخاص بعمله وإقراض مشاريع تقلل نسب البطالة**

في كافة أنحاء العراق وهذا أيضاً يعد استثماراً يسهم بتقليل نسب البطالة، وهو مصرف يقود الآن عملية التحديث في القطاع المصرفي ومنها إدخال المكننة والصراف الآلي بطريقة تعامل سهلة لفتح الحسابات مع ارتباطه الخارجي العالمي بالتحويل للمبالغ واستلام الودائع من خارج العراق...

وأكد انطوان: ان تحقيق الارباح، يعني ضمان عودة القروض وفوائدها بعد انتهاء مدة القرض، حيث يمكن لهذا المصرف أن يحقق مثل هذه الارباح وهذه مسألة مثبتة بموازنات رسمية، كونه يرتبط دون المصارف الأخرى بمجلس الوزراء، ودوره هو إقراض مشاريع القطاع الخاص بموجب شروط معينة وبضمانات بمستندات موثقة ونسب من الارباح ٨ الى ١٠٪، فهو يقرض لأغراض مشاريع البناء والإعمار والانشاء وبناء مصانع جديدة، وهذه تعد مساهمة استثمارية، لكن في نظام المصرف الداخلي لا يجوز له أن يساهم مساهمة مباشرة في المشاريع الاستثمارية، نعم هو يمكن أن يقرض هذه المشاريع والمقاولات ومشاريع العقارات والمصانع، حيث كان قد أقرض مشروع بسماية بمبالغ كبيرة.

ويستدرك قائلا: لكن كان من المقرر عندما افتتح المصرف التجاري العراقي بدعم من الأميركيين حينها، أن يتم نقل ملكيته الى القطاع الخاص لكن ذلك لم يحصل حتى الآن، وذلك يعد معوقاً، لذلك ندعو الى إدخال القطاع الخاص بعمل المصرف العراقي للتجارة بشرط أن يكون قطاعاً خاصاً أصيلاً، خاصة وأنه يعاني من بعض المشاكل في الإدارات السابقة لأن هناك ديوناً وقروضا أعطيت لبعض الأشخاص دون ضمانات كافية، وهناك ديون متعثرة أمام المصرف، لكن بشكل عام فإن هذا المصرف شكل طفرة كبيرة للعمل المصرفي في العراق.

العراق، مستدركاً: عندما يتم أخذ الواردات للموازنة فإن هذه الارباح تضاف ضمنها، وبدل أن نذهب، من جهة أخرى فإن هذا المصرف يُشغل عاملين عراقيين في فروع المنتشرة

ويبين: إن المصرف العراقي للتجارة لديه حقل خاص في الموازنة وتمويله من وزارة المالية، وبالتالي فإن هذه الارباح التي يحققها تعود الى الموازنة العراقية، لأن مهمته الحفاظ على ثروات

تخرج خارج البلد، فإن "التي بي أي" يتمتع بهذه الميزة ويحقق تلك العوالة حيث يسهل على المستورد بشكل مباشر فتح الاعتمادات دون أن يذهب الى الخارج أو يوقع عقود أخرى.

مباشرة، وذلك بحكم كونه لديه اتفاقية مع مصرف "جي بي موركن" الأميركي أحد أقوى المصارف العالمية، فهنا نحن بدلاً من تأتي بمصرف وسيط من دول الجوار لعمل الاعتمادات بعمولة مالية

عملية، لكن بكل الأحوال يبقى المصرف العراقي للتجارة له الفضل في ادخال المكننة والحداثة بالعمل الصبري في العراق، وهو المصرف الوحيد لدينا اصبح لديه ضمانات بفتح الاعتمادات

□ **بغداد / زهراء الجاسم**

وكان المصرف العراقي للتجارة أعلن في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه عن تحقيق إيرادات بنحو ٩٠٠ مليار دينار عراقي، وذلك عن أنشطته في السنة المالية المنتهية في ٣١ من كانون الأول الماضي.

المستشار المالي للعبدادي مظهر محمد صالح أكد في حديث مقتضب لـ (المدى)، إن هذه الارباح ستزود الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٨ بإيرادات تحويلية جيدة، كما سيكون لها أثر برفع الطاقة الائتمانية والاستثمارية للمصرف نفسه مما يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني التمويلية ودعم النشاط الانمائي للبلاد، مضيفاً: كما إن هذه الارباح التي حققها تمكنه من دعم مشاريع تنموية مهمة، مما يقلل من نسب البطالة في البلد، مستطرداً: ومن جانب آخر فإن خسائر المصرف ستعالج من خلال التحوطات في رأس المال، لتكون رأس المال أداة التصدي للخسائر حتى لا يتعرض المصرف للعسر المالي أو ما يسمى بنقص الملاءة، لذلك فإن جزءاً من الارباح السنوية تضاف كتحوطات رأسمالية للمصرف ذاته.

ويعتبر المصرف العراقي للتجارة مصرف عراقي حكومي تأسس في تموز من العام ٢٠٠٣، بقرار من سلطة الائتلاف، ورأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار تم زيادته الى ١,٥ مليار دولار ليصبح في السنة العام ٢٠١٦ (٢,٧٥٠) ترليون دينار اي ما يعادل ٢,٢ مليار دولار.

من جهة أخرى يقول الخبير الاقتصادي باسم انطوان في حديث لـ (المدى)، يقوم العمل المصرفي في الدول الأخرى بتأمين أكثر من ١٢٠ عملية ايداع سواء كان حساباً جارياً أو توفيراً، وهي مسألة يقوم بها أي مصرف خارجي، لكن نحن في العراق لازلنا نقوم بـ ١٢



”

تحقيق
الارباح،
يعني ضمان
عودة
القروض
وفوائدها

مال وأعمال

■ مجلس ديالى يحذر من انهيار قطاع الدواجن بعد قرار وزارة الزراعة

حذر مجلس محافظة ديالى، أمس الأربعاء، من انهيار قطاع الدواجن في المحافظة بعد قرار وزارة الزراعة بحظر تسويق المنتوجات منه، داعياً الوزارة إلى إعادة النظر وإرسال فرق مختصة لتابعة ملف الحقول.

وقال أمين عام المجلس خضر العبيدي في حديث صحفي، إن "وزارة الزراعة قررت حظر تسويق منتوجات الدواجن من كل مناطق ديالى وبدون استثناء الى جميع المحافظات كإجراء وقائي بعد تسجيل إصابة إحدى الحقول بالفلوئزا الطيور قبل أيام في اطراف ناحية جديدة الشط، (٢٠ كم شمال غرب بعقوبة) .

وأضاف العبيدي، إن "مرض جرى احتواؤه وتم اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية ومنها إعدام عشرات آلاف من الدجاج"، مبيناً أن "القرار جاء مع موسم تسويق منتوجات الدواجن وتطبيقه سيؤدي الى انهيار كامل في قطاع الدواجن الذي يمثل أهم القطاعات الراحنة في ديالى وتسجيل خسائر لا تحصى".

ودعا العبيدي، وزارة الزراعة الى "إعادة النظر بقرارها وإرسال فرق مختصة لتابعة ملف الحقول في كل مناطق ديالى للاطمئنان الى عدم وجود الإصابة وبالتالي فتح الحظر لتسويق منتوجات الدواجن وتجنب أصحابها خسائر كبيرة".

وكانت لجنة الصحة في مجلس ديالى

احتواء مرض إفلونزا الطيور في منطقة جديدة الشط يوم امس بعد اعدام عشرات الاف من الدجاج.

■ "الرافدين" يعلن قبول الهيكل المسقف في منح قرض 50 مليون دينار

أعلن مصرف الرافدين، امس الأربعاء، عن قبول الهيكل المسقف في منح قرض ٥٠ مليون دينار، مشروطاً ان تكون مساحة الهيكل لا تقل عن ٥٠ متراً.

وقال المكتب الإعلامي للمصرف في بيان تلقت (المدى) انه "لغرض التخفيف عن كاهل المواطنين وتبسيط إجراءات منح القرض تقرر قبول الهيكل المسقف للطابق الثاني والاختصار على منحه الدفعة الثانية والثالثة فقط".

وأضاف المكتب انه "تم قبول الهيكل المسقف في منح قرض ٥٠ مليون دينار للمواطنين

لأغراض البناء في قطعة أرض لاتقل مساحتها عن ٥٠ متراً".

وأشار المكتب الى انه "تقرر قبول قطعة أرض من الدار الذي تم هدمه مع بقاء جنس العقار (دار سكن) بعد وصول مرحلة البناء الى مرحلة الرباط وإجراء الكشف من قبل لجنة الكشف على قطعة الأرض"، مؤكداً على ضرورة "وصول ذلك الإجراء من مرحلة البناء الى إكمال الرباط والاعتذار عن أقل من ذلك".

وباشر مصرف الرافدين خلال عام ٢٠١٦ بمنح قروض وسلف للموظفين والمواطنين وفق البات وضوابط معينة.

■ إيران: حجم التبادل التجاري وصل إلى 6 مليارات دولار

أعلن المحق التجاري في السفارة الإيرانية بالعراق، ناصر بهزاد، امس الأربعاء، أن حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران وصل الى ٦ مليارات دولار لعام ٢٠١٧.



وقال بهزاد في حديث صحفي، "إن حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران ارتفع بحسود ٧٪ ليصل الى ٦ مليارات دولار لعام ٢٠١٧"، مشيراً الى انه "تم زيادة استيراد الغاز ومشتقاته من قبل العراق ليصل الى ١٠ مليارات دولار".

وأضاف بهزاد ان "تحسين الاقتصاد العراقي يحتاج إلى تطوير المشاريع في مجال الاستثمار والتصدير مما يؤدي ذلك الى ارتقاء الاقتصاد بين البلدين".

■ البورصة تواصل هبوطها لليوم الثاني على التوالي

واصلت البورصة العراقية، لليوم الثاني على التوالي في العام ٢٠١٨ هبوطها، إذ أغلقت اليوم عند النقطة ٥٧١,٢٢ بنسبة تغيير ١,١٥٪ عن الجلسة السابقة.

وتداولت البورصة ٥٤٥ مليون سهم بقيمة ٣٧٤,٩ مليون دينار لـ ٣٠ شركة تداولت أسهمها من أصل ١٠١ شركة.

وبلغ عدد الأسهم المشتراة من المستثمرين غير العراقيين ٣,٧ مليون سهم بقيمة ٢١,٣ مليون دينار خلال تنفيذ ٣٢ صفقة على أسهم شركة واحدة.

وارتفعت أسهم شركات بغداد العراق للنقل العام بنسبة ٩,٩٪ وأسبا سيل للاتصالات بنسبة ٨٪ والسجاد والمفروشات بنسبة ٤,٥٪ بينما الشركات التي هبطت أسهمها هي انتاج وتسويق اللحوم بنسبة ٩,٩٪ وإنتاج الألبسة الجاهزة بنسبة ٦,٥٪ والخاتم للاتصالات بنسبة ٥,٢٦٪.

جمهورية العراق مجلس القضاء الاعلى رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ الاخادية محكمة بداءة الكرخ

العدد: ٢٤٦٤ / ب/ ٢٠١٧

التاريخ: ٣ / ١ / ٢٠١٨

(اعلان)

الى المدعى عليه (حسين عصام الازري)

اقام المدعي (المدير العام للمصرف العراقي للتجارة / اضافة لوظيفته)

الدعوى المرقمة (٢٤٦٤/ب/٢٠١٧) لدى هذه المحكمة يطالبك

فيها(بالزامك بتأدية مبلغ اربعة عشر مليار و سبعمائة و اثنان و عشرون

مليون و اربعمائة و ثلاثة و تسعون الف و مائة و ستة و تسعون دينار عراقي

مع الفوائد القانونية لقيامك بمنح تسهيلات مصرفية لشركة الغدق مع

عدم وجود ضمانات حقيقية تضمن استرجاع الاموال) ولجهولية محل

اقامتك حسب شرح القائم بالتبليغ وتأيد المجلس البلدي انتفالك الى

جهة مجهولة قرر تبليغك بصحيفتين محليتين يوميتين بموعد المرافعة

يوم ١٤/١/٢٠١٨ الساعة التاسعة وفي حالة عدم حضورك او من ينوب

عنك قانونا ستجري المرافعة بحكم غيابا وعلنا وفق القانون .

القاضي

سامر جاسم هادي